

# أي مستقبل للنظام الدولي في ظلّ «تساوي» القوى العالميّة؟ بحث في المقاربة الواقعيّة والليبراليّة والنقديّة للمسألة

## ■ الزواوي بغوره

تطرح الحالة الدوليّة المسماة بـ (الأول بين متساوين في السياسة والاقتصاد) سؤالاً حيويّاً ومحيراً في الوقت نفسه، ألا وهو: إلى أين يتّجه النظام العالمي في ظل هذه الحالة التي تعرفها القوى العالمية؟ أو على الأقلّ الحالة التي يبدو عليها العالم، بالنظر إلى أن الريادة الأمريكية أصبحت موضوع نزاع على أكثر من صعيد، ولأنّ ثمة قوى عالميّة ما فتئت تفرض نفسها يوماً بعد يوم، ولأنّ معطيات ومشكلات العولمة الاقتصادية والتكنولوجية والبيئية تفرض إعادة النظر في فكرة القيادة والريادة نفسها، أو في فكرة الأول الوحيد على المستوى العالمي؟

في الواقع إذا كان صحيحاً أن النظام العالمي القائم قد تأسس بعد سقوط جدار برلين وتفكك الاتحاد السوفييتي، وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة العالم منذ تسعينيات القرن العشرين؛ فإننا نعلم أن هذا الانفراد كان ولا يزال موضوع منافسة وصراع مع روسيا الاتحادية على الأقلّ في مستواه العسكري، رغم التفوق النسبي للولايات المتحدة الأمريكيّة. ولقد تزامن هذا التنافس العسكري مع

■ أستاذ الفلسفة في جامعة الكويت.



تنافس اقتصادي تقوده الصين بخطى ثابتة منذ ثمانينيات القرن العشرين، بحيث سجّلت نسباً عالية في النمو الاقتصادي، مكّنها من أن تصبح إحدى أكبر اقتصادات العالم، وبخاصّة بعد الأزمة الماليّة التي ضربت الولايات المتحدة الأمريكيّة في نهاية العشرية الأولى من الألفية الثالثة.

والحال، أن الوضعيّة الحاليّة للنظام العالمي القائم اليوم تتكوّن من قوى سياسيّة واقتصاديّة وعسكريّة، إنّ لم تكن متساوية في قواها المختلفة؛ فإنها متقاربة سواء أكان ذلك على مستوى ما حقّقه من إنجازات أم ما تملكه من إمكانيات. وتتمثّل هذه القوى العالمية في الولايات المتحدة الأمريكيّة، وكندا، والاتحاد الأوروبي، واليابان، والصين، وروسيا الاتحادية، ومعهم مجموعة من البلدان الصاعدة: الهند، البرازيل، الأرجنتين، جنوب إفريقيا، كوريا الجنوبيّة... إلخ. ولأنّ مختلف هذه القوى تسعى إلى الريادة والقيادة واحتلال المرتبة الأولى؛ فإنه من الطبيعي أن يتّجه النظر - سواء من حيث التشخيص أو النقد - أولاً للقوة القائدة والمتمثلة في الولايات المتحدة الأمريكيّة، وثانياً لاستكشاف القوى التي يمكنها منازعة الولايات المتحدة الأمريكيّة مكانتها، أو أن تحلّ محلّها، وثالثاً تقديم تصوّرات جديدة تعيد النظر في مفهوم القيادة والريادة في ظل العولمة التي يعرفها العالم وتعيد تشكيل العلاقات الدولية.

من هنا تطرح جملة من الأسئلة النظرية، ومنها على وجه التحديد: أي المقاربات النظرية قادرة على تشخيص الوضعيّة الحاليّة للنظام العالمي، ومن ثم تمكّن الدولة أو الدُول من احتلال المرتبة الأولى، ومن ثم الهيمنة على النظام العالمي، والخروج من حالة ما يسمى (الأول بين متساوين في السياسة والاقتصاد)؟ فهل المقاربة الواقعية أم الليبرالية أم النقدية هي التي تملك الفاعليّة التحليليّة في فهم هذه الريادة، أم إنّ الأمر يتجاوز الطرح الذي تقدّمه هذه المقاربات في ظل وضع عالمي يتّسم بالتحوّلات الكبرى والتعقيدات المتشابكة، ويحمل مخاطر شتّى على الوجود الإنساني برمّته؟ وبتعبير آخر: هل الوضعيّة الحاليّة التي يعرفها العالم في نهاية العقد الثاني من الألفية الثالثة - والتي تواجه وباءً عالمياً أو بالأحرى جائحة عالميّة هي جائحة فيروس كورونا

أو كوفيد 19 - أيمن تحليلها بالمقاربة الواقعيّة أم الليبراليّة أم النقديّة؟ وهل في تطبيق إحدى هذه المقاربات ما يمكننا من معرفة هذا الرائد أو هذا الأول بين المتساويين الحقيقي أو المفترض؟ وما معنى الريادة في زمن العولمة، أيجتم العالم رائداً واحداً، وقائداً واحداً، وإمبراطورية واحدة - مثل ما حدث في الماضي البعيد أو القريب - أم إن عهد الإمبراطورية الواحدة قد ولى من غير رجعة؟ وتعبير آخر: هل بمقدور الواحد أن يسود في زمن العولمة مثلما سادت روما في العصور القديمة، أو بريطانيا في العصر الحديث على سبيل المثال؟

**إنّ الوضعية الحاليّة  
للنظام العالمي القائم اليوم  
تتكوّن من قوى سياسيّة  
واقتصاديّة وعسكريّة، إنّ  
لم تكن متساوية في قواها  
المختلفة؛ فإنها متقاربة  
سواء أكان ذلك على مستوى  
ما حقّقه من إنجازات أم  
ما تملكه من إمكانات.**

للإجابة عن هذه الأسئلة، فإنني سأقدّم تحليلاً موجزاً لأهم المفاهيم المكوّنة لكل مقاربة من هذه المقاربات الثلاث مع بيان حدودها، ومحاولة ربطها بالعولمة والتحوّلات والمشكلات الجديدة التي يعرفها العالم، مع محاولة استشراف القوة أو القوى التي سيكون لها الريادة في عالمنا<sup>1</sup>.

ومما لا شكّ فيه أن ثمة مقاربات نظريّة عديدة تحاول فهم وتفسير هذه الحركة التي يعرفها النظام العالمي وعلاقاته وقواه الغالبة،

وتكشف عن المنطلقات النظرية التي تعتمدها الدول في صراعها من أجل

1 - لا يخفى على الباحثين كثرة الدراسات التي تتناول هذه المقاربات وغيرها مثل المقاربة الماركسية والبنويوية وما بعد الاستعمار... إلخ في مجال العلوم السياسية والدراسات الاستراتيجية، لذا فإنه بالإضافة إلى المراجع التي سأحيل إليها في هذا البحث، فإنه يمكن العودة إلى الدراسات الآتية، وذلك على سبيل المثال لا الحصر:

- (1) مارتن غريفيش، خمسون مفكراً في العلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، دبي - الإمارات العربية المتحدة، 2008.
- (2) جهاد عودة، النظام الدولي، نظريات وإشكالات، دار الهدى للنشر، المنيا - مصر، 2005.
- (3) Jean-Baptiste Duroselle, *Histoire des relations internationales de 1945 à nos jours*, Paris, Armond Colin, 2001.

احتلال المرتبة الأولى، وفرض هيمنتها على بقية الدول أو على العالم كله، ومن أهمها:

### أولاً: المقاربة الواقعية

تُعدّ المقاربة الواقعية من المقاربات القديمة والمهيمنة في تحليل العلاقات الدولية؛ لأنها تقدّم تفسيراً مقنعاً إلى حدّ كبير للحالة التي يعرفها العالم، وذلك بحكم اعتمادها على عنصر القوة الذي تعتمد عليه الدول في علاقاتها فيما بينها، وفي فرض سياساتها على المستوى الدولي، والتي تتجسّد بشكل أساسي في عنصرى الاقتصاد والحرب، أو في إعطاء الأولوية لعنصرى القوة والأمن بمختلف أشكالهما<sup>2</sup>، ولأنّها تصوّر العالم على أنه عبارة عن: «صراعات مستمرة من أجل القوة والأمن بين الدول»<sup>3</sup>.

ولكن ثمة أسئلة تطرح على هذه المقاربة، ومنها على وجه التحديد: أئمة مقارنة واقعية واحدة أم إن هنالك أشكالاً من المقاربات الواقعية؟ وبخاصة عندما نستحضر ذلك التمييز الذي يشير إليه الباحثون في العلوم السياسية، ويفصلون فيه بين المقاربة الواقعية القديمة أو الكلاسيكية والواقعية الجديدة أو البنائية؟ وهل المفاهيم التي تعتمد عليها هذه المقاربة - سواء في صورتها القديمة أو الجديدة - لا تزال صالحة في زمن العولمة، ومنها ما تعلّق بشكل خاص بمفهوم الدولة وسيادتها ودورها المركزي في المجتمع المحليّ والعالمى، وتحقيقها لمطالب الاكتفاء الذاتى والبقاء والأمن؟ وتعبير آخر: هل لا يزال نموذج الدولة القومية صاحبة السيادة الكاملة - وكما رُسمت معالمها في معاهدة وستفاليا (Westphalia)<sup>4</sup> - صالحاً

2 - سكوت بورتشيل وآخرون، نظريات العلاقات الدولية، ترجمة محمد صفار، المركز القومي للترجمة، القاهرة - مصر، 2006، ص 52.

3 - مارتن غريفش وتيري أوكالاها، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، دبي - الإمارات العربية المتحدة، 2008، ص 454.

4 - نسبة إلى معاهدة وستفاليا (Westphalia) التي تمّ التوقيع عليها بتاريخ 24 أكتوبر 1648، وذلك عقب نهاية حرب الثلاثين سنة بين فرنسا وهولندا من جهة، وبين إسبانيا والإمبراطورية الرومانية المقدّسة من جهة أخرى. وقد أعادت هذه المعاهدة صياغة العلاقات السياسية =

في زمن العولمة؟ وهل لا يزال مفهوم السيادة صالحاً لأن يكون معياراً لقياس قوة الدولة في زمن العولمة؟

يرى مؤرخو الفكر السياسي المعاصر أن المقاربة الواقعية قد ظهرت بين الحربين العالميتين في مقابل المقاربة المثالية، وذلك في تركيزها على عنصر القوة والصراع بين الأمم، وأن النتائج المحققة في الحرب العالمية الثانية قد كشفت عن صلاحية هذه المقاربة، وأنها أقتعت - على سبيل المثال - القادة الأمريكيين بأن يُغلبوا المصالح الاقتصادية والعسكرية على

يرى مؤرخو الفكر السياسي المعاصر أن المقاربة الواقعية قد ظهرت بين الحربين العالميتين في مقابل المقاربة المثالية، وذلك في تركيزها على عنصر القوة والصراع بين الأمم، وأن النتائج المحققة في الحرب العالمية الثانية قد كشفت عن صلاحية هذه المقاربة.

المنطلقات الإيديولوجية، وأن يسعوا للسلام من منطلق القوة، وأن يعترفوا أن القوى الكبرى العالمية يمكنها أن تتعايش سلمياً حتى وإن كانت مصالحها متعارضة ومتضاربة. وهذا يعني أن المقاربة الواقعية تعطي الأولوية لمصالح الدول في ظل نظام دولي تنافسي.

ثم إن هذه المقاربة الواقعية تعتمد أيضاً على مبدأ داعي المصلحة العليا للدولة (*raison d'Etat*)، وذلك بهدف تحقيق أمن الدولة. ويشكّل هذا المبدأ القانون الذي يُسيّر تصرفات القادة السياسيين، وذلك بهدف الحفاظ على

أمن وقوة الدولة؛ لأن الدولة هي الفاعل الأساسي داخل المجتمع وفي العلاقات الدولية. من هنا يجب العمل على تقوية كل العناصر التي تضمن لها القوة، مع أن بقاء الدولة (*survie de l'Etat*) لا يمكن ضمانه أبداً ما دام أن استعمال القوة يمكن أن يصل إلى درجة استعمال القوة العسكرية. وهو ما يعني أن هذه المقاربة الواقعية تشكك في جدارة المعايير الأخلاقية

= والدنية في القارة الأوروبية، ووضعت المعايير الأولى للدولة الحديثة، أو للدولة القومية أو الدولة - الأمة. وبموجب مواد هذه الاتفاقية مُنحت السيادة والاستقلال الكاملين لكل دول الإمبراطورية الرومانية المقدسة، وجردتها من معظم سلطاتها تقريباً.

الكونية. وأن ضرورات البقاء تفرض على المسؤولين أن يُحيّدوا تلك المعايير الأخلاقية عملياً، وألا يتصرّفوا بناء عليها. وهو ما يؤدي إلى نوع من الازدواجية في المعايير الأخلاقية، بحيث تعتمد الدولة نسبياً على المعايير الأخلاقية في علاقاتها الداخلية، وتُحيّدُها في علاقاتها بين الدول، وذلك على الرغم من أن المقاربة الواقعية المدعومة بفكرة داعي المصلحة العليا للدولة تعتمد على فكرة أخلاقية قوامها أن الدولة تمثّل: «قوة أخلاقية؛ لأن حضور الدولة نفسها هو الذي يجعل وجود الجماعة ممكناً»<sup>5</sup>، ولأن الحفاظ على الدولة وعلى الجماعة التي تحكمها يُعدُّ واجباً أخلاقياً!

ولعلّ ما يميّز المقاربة الواقعية - في صورتها القديمة والجديدة معاً - هو فكرتها عن العلاقات الدولية التي لا تعدّها محكومة بعنصر القوّة فقط، وإنما تقرُّ بحالة الفوضى أو بوضعية الفوضى خارج حدود الدولة؛ لأن العلاقات الدولية لا تحتكم إلى سيادة مركزية يمكن أن تفرض قانونها على الدول السيّدة. وهو ما يعني أن المعنى الأساسي للفوضى هو أن المجال الدولي يتميَّز بغياب سيادة مركزية، وهذا يؤدي إلى القول بأن المقاربة الواقعية - بأشكالها المختلفة - تعدّ القوّة العسكرية هي التي تضمن الريادة والقيادة والمرتبة الأولى في العالم، وتسمح لها بفرض سيادتها على العالم.

وعلى الرغم مما تحظى به هذه النظرية من مصداقية عملية - بحكم استلهاها من قبل الدول في سياستها الخارجية والداخلية على حدّ سواء - فإن ثمة ملاحظات نقدية كثيرة توجّه لها، ومنها:

(أ) تعدُّ الطريقة السلمية التي انتهت بها الحرب الباردة بمثابة الواقعة التي تسمح بإعادة النظر في مختلف أطروحات المقاربة الواقعية، وبخاصة الأطروحة القائلة بأن القوة العسكرية هي التي تفصل في النزاعات الدولية.

John Baylis et autres, *La globalisation de la politique mondiale: une introduction aux relations internationales*, (Québec, Groupe Modulo inc., 2012, p. 103.

(ب) إذا كانت المقاربة الواقعيّة تسمح بالتوقُّع والتنبؤ بالمآلات والمصائر؛ فإنه من الواضح أن هذه المقاربة قد أخفقت في معرفة مآل العديد من الدول التي كانت منضوية تحت حلف عسكري هو حلف (وارسو)، وأكثر من هذا إخفاقها في التنبؤ بانتهاء عالم الحرب الباردة المنقسم إلى قطبين متصارعين.

(ج) لم تتمكّن الواقعيّة من رصد ومعرفة الظواهر الجديدة المشكّلة للنظام الدولي، ومنها: الاندماج الحاصل في بعض المناطق، وأهمها الاتحاد الأوروبي، وأشكال العمل الإنساني المختلفة، ودور المنظمات الدولية<sup>6</sup>.

**لعلّ ما يميّز المقاربة الواقعية - في صورتها القديمة والجديدة معاً - هو فكرتها عن العلاقات الدولية التي لا تعدّها محكومة بعنصر القوّة فقط، وإنما تقرُّ بحالة الفوضى أو بوضعيّة الفوضى خارج حدود الدولة.**

(د) يرى أنصار العولمة أن سيادة الدولة التي تشكّل عماد المقاربة الواقعيّة تعرف تحوُّلات لا يمكن تجاهلها، وبخاصة تجاه عناصر جديدة، ومنها: الشركات العابرة للدُّول، أو ما يعرف بالشركات المتعددة الجنسيات، والاتحادات السياسية التي تعرفها بعض مناطق العالم، وتشكل نواة جديدة لمجتمع عالمي، ورأي عالمي، وبخاصة عندما يتعلق الأمر بالمخاطر العسكريّة والبيئيّة القصوى.

(هـ) إذا كانت المقاربة الواقعيّة تعتمد على

مبدأ القوّة - ممثلاً في القوّة العسكريّة التي تتجسّد في الحرب - فإن الحروب التي عرفها العالم بعد نهاية الحرب العالميّة الثانية هي حروب يغلب عليها الطابع الداخلي؛ أي إنها حروب داخل الدولة الواحدة، وليست حروباً بين الدول<sup>7</sup>.

6 - انظر في هذا الشأن الكتاب الآتي: توماس فولجي وآخرون، مستقبل النظام العالمي الجديد، دور المنظمات الدولية، ترجمة عاطف معتمد وعزت زيان، المركز القومي للترجمة، القاهرة، مصر، 2011. وسأعود إلى هذا الكتاب في نهاية هذه الدراسة.

7 - John Baylis et autres, *La globalisation de la politique mondiale: une introduction aux relations internationales*, op-cit., p. 90-91.

## ثانياً: المقاربة الليبرالية

ليس من اليسير ضبط وتدقيق هذه المقاربة؛ وذلك بحكم أن كلمة الليبرالية تتضمن معاني عديدة، بحيث يمكنني القول: إن السياق هو الذي يحددها أكثر من عناصر ثابتة ومحددة ومعلومة. ولكن مع ذلك فإنها تسم بجملة من السمات التي تميزها عن بقية المقاربات، وبخاصة بالنسبة لمقاربتني: الواقعية والنقدية المشككتين لهذا البحث. ومن أهم هذه السمات:

(أ) إذا كانت الليبرالية قديمة وتعود - على أقل تقدير - إلى نهاية القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر، وأنها منذ ذلك التاريخ وهي تعرف تطورات وتحولات وتعدّد، فإنها قد أصبحت بعد نهاية الحرب الباردة، تشكّل بديلاً في العلاقات الدولية، والنظام العالمي الجديد، وشكّلت مقاربة منافسة للمقاربة الواقعية في العلاقات الدولية<sup>8</sup>.

(ب) عزّز تفكك الاتحاد السوفييتي، وانتشار الديمقراطية الليبرالية في عدد من البلدان فكرة أن النظام العالمي أصبح في طريقه إلى تحقيق الليبرالية، بل هنالك من ذهب إلى القول - مثل المنظّر الأمريكي فرانسيس فوكوياما - بأن الليبرالية هي الطريق الوحيد لحكم المجتمعات والعالم معاً، وأن التاريخ قد انتهى إلى إقرارها كطريقة مثالية للحياة البشرية، وأنها: «تبقى التطلّع السياسي الوحيد المتماسك الذي يربط مناطق وثقافات مختلفة في جميع أنحاء الكرة الأرضية. فضلاً عن ذلك فقد انتشرت المبادئ الاقتصادية الليبرالية - السوق الحرة - ونجحت في إنتاج مستويات لم يسبق لها مثيل من الازدهار المادي... وقد رافق الثورة الليبرالية في الفكر الاقتصادي دائماً - تارة قبل وتارة بعد - التطور نحو

8 - حول الليبرالية وتاريخها يمكن العودة إلى الكتب الآتية:

- 1) Catherine Audard, Qu'est-ce que le libéralisme? Ethique, politique, société, Paris, Gallimard, 2009.
- 2) André Liebich, Le libéralisme classique, Québec, Presses de l'Université du Québec. 1985.
- 3) Pierre Rosanvallon, Le libéralisme économique, Histoire de l'idée du marché, Paris, Seuil, 1979.



الحرّيّة السياسيّة في العالم أجمع»<sup>9</sup>. لذلك عدّها فيلسوف العلم كارل بوبر أفضل العوالم الممكنة<sup>10</sup>. وعمل المعسكر الرأسمالي - الذي خرج منتصراً في الحرب الباردة - إلى تحويلها لنظام عالمي جديد بقيادة الولايات المتحدة الأمريكيّة.

(ج) تقوم المقاربة الليبرالية على القانون، وحكم القانون، ومبادئ حقوق الإنسان، وهي بذلك تعارض توجهات المقاربة الواقعية. ويعتقد الليبراليون أن امتداد مبادئ حقوق الإنسان - لتشمل البشرية جمعاء - أمر ضروري؛ وذلك لسببين على الأقل:

**تقوم المقاربة الليبرالية على القانون، وحكم القانون، ومبادئ حقوق الإنسان، وهي بذلك تعارض توجهات المقاربة الواقعية. ويعتقد الليبراليون أن امتداد مبادئ حقوق الإنسان - لتشمل البشرية جمعاء - أمر ضروري.**

«أولهما: أن هذه الحقوق تمنح أساساً قانونياً للتحرّر والعدالة والحرية الإنسانيّة، بحيث يغدو إنكارها من قبل سلطات الدولة إهانة للكافة ووصمة في جبين الإنسانيّة.

ثانيهما: يعتقد أن الدول التي تُعامل مواطنيها بصورة أخلاقيّة وتتيح لهم المشاركة الحقيقيّة في العملية السياسيّة أقل ميلاً للسلوك العدواني على المستوى الدولي»<sup>11</sup>.

(د) ترى الليبراليّة - من حيث هي مقاربة في العلاقات الدوليّة - أن الشرعيّة التي تكتسبها

الدول من داخل مجتمعاتها تؤدي إلى تقوية عناصر السلام في العلاقات بين الدول، ومن ثمّ إلى انتهاء الصراع العالمي، وهو ما يعني أن السلام - في منظور هذه المقاربة - هو الحالة الطبيعيّة للعلاقات بين الدول، وأن

9 - فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ والإنسان الأخير، ترجمة فؤاد شاهين، جميل قاسم، رضا الشايب، مركز الإنماء القومي، بيروت - لبنان، 1999، ص 25.

10 - حول مفهوم الديمقراطية الليبرالية، انظر بحثي: الديمقراطية والاعتراف، في: النزواوي بغوره، الهوية والتاريخ، دراسات فلسفية في الثقافة الجزائرية والعربية، ابن النديم للنشر والتوزيع ودار الروايف الثقافية - ناشرون، بيروت - لبنان، 2015، ص 161 - 180.

11 - سكوت بورتشيل وآخرون، نظريات العلاقات الدوليّة، مرجع سابق، ص 109.

الحروب هي صناعة الدولة المستبدة أو النظم الديكتاتورية. وعليه فإن «الحرب هي سرطان في الجسد السياسي؛ لكنه مَرَضٌ باستطاعة البشر أنفسهم علاجه... ويمكن علاج مرض الحرب بصورة ناجحة بدوآيين توأمين هما: الديمقراطية والتجارة»<sup>12</sup>. ولعل ما يعرِّز هذا الطرح هو انتهاء الحروب بين الدول الكبرى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وأن دوام حالة السلام النسبي بين الدول الكبرى يعود بالأساس إلى أن الدولة القائدة لهذه الحالة هي دولة ليبرالية وتمثلها الولايات المتحدة الأمريكية. وعليه فإن المجال الوحيد لحل المشكلات الناجمة عن المنافسة الاقتصادية التي تسمح بها حرية التجارة، والمشاكل الأمنية التي قد تنجم عنها؛ هو العمل ضمن المؤسسات القانونية الشرعية والقانونية القائمة. ولكن ومن ثم فإن النظام القانوني القائم في العالم - كما هو معلوم - صمّمته القوى الليبرالية ذات المصلحة المباشرة فيه وبالتالي فإن كل القوى التي لا تجد مصلحتها فيه، تعارضه وتخاصمه وتعمل على الحد منه أو تغييره، وبخاصة بعد تغلب النزعة الليبرالية الجديدة أو النيوليبرالية على الدولة القائدة للعالم.

(هـ) ثمة بلا شك أوجه كثيرة من النقد الموجّه للمقاربة الليبرالية، وبخاصة بعد تجسُّدها في دول معينة، وإقامة نظام دولي ليبرالي باسمها منذ سقوط جدار برلين. وليس غرضي أن أشير إلى مختلف هذه الأشكال النقدية؛ نظراً لأنني سأشير إلى بعضه في تحليلي لعلاقة هذه المقاربات بالعولمة، ولذا فإنني أشير فقط إلى بعض مظاهر النقد التي تتناول الجانب النظري والعملي في المقاربة الليبرالية. والحق فقد أجمَلَ أحدُ المنظرين للعلاقات الدولية - وهو إيمانويل والرشتاين (Immanuel Wallerstein) - مفارقات المقاربة الليبرالية التي تعتمد على مبدأ الكونية (*universalisme*)، والمتمثل في مبادئ حقوق الإنسان، ورأى أن القول بالكونية هو الهدية التي تقدّمها الدول القويّة للدول الضعيفة، إلا أنها - في حقيقة الأمر - تعدُّ هديّة مسؤومة؛ لأن رفضها يُعدُّ خسارة، وقبولها يمثّل

12 - سكوت بورتشيل وآخرون، نظريات العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص 96.

خسارة أخرى<sup>13</sup>. كما توقّف النقد عند مبدأ إعطاء الأولوية للحرية الفردية على حساب الجماعة والمجتمع، وهو ما يظهر جلياً ليس فقط بين الليبراليين وغيرهم من التيارات السياسيّة الأخرى، وإنما بين التيارات الليبراليّة نفسها، وبخاصة بين الليبراليّة المساواتيّة التي يمثّلها الفيلسوف الأمريكي جون رولز، والليبراليّة الجديدة التي تقول بدولة الحدّ الأدنى كما يدافع عنها الفيلسوف روبرت نوزيك، والتيار الجماعاتي الذي يمثّله مايكل ولزار. ومن الناحية العملية فإنّ ثمة انتقالاً من حالة الدفاع عن حقوق الإنسان إلى حالة الغزو، مع سيادة حالة من ازدواجية المعايير في تطبيق مبادئ حقوق الإنسان، وأظهرها للعيان حالة القضية

**من الناحية العملية فإنّ ثمة انتقالاً من حالة الدفاع عن حقوق الإنسان إلى حالة الغزو، مع سيادة حالة من ازدواجية المعايير في تطبيق مبادئ حقوق الإنسان، وأظهرها للعيان حالة القضية الفلسطينيّة.**

الفلسطينية. ومن الناحية الواقعية، فإنّ الدول الديمقراطية لم تحدّها الليبراليّة ولا مبادئ حقوق الإنسان من الاعتداء على الدول الأخرى، وبخاصة تلك التي تصنفها بغير الديمقراطية، وحالة الولايات المتحدة الأمريكيّة في علاقتها بحقوق الإنسان - سواء من جهة تطبيقها أو توظيفها على المستوى العالمي - مكشوفة ولا تحتاج إلى بيان، بحيث يمكن القول: إنّ بعض ممارستها قد أصابت هذه المبادئ في مَقْتَل. ولعلّ ما زاد من صعوبات المقاربة الليبراليّة بروز ظاهرة الإرهاب العالمي، وبخاصة

بعد أن أصاب عاصمة أكبر قوة في العالم، وأدى من ثمّ إلى العودة للنظرية الواقعية. وكما لاحظ العديد من المراقبين، فإنّ الحروب الدائرة بين الدول (الصغرى) إنّما تكشف عن العلاقات بين الدول الكبرى؛ فحرب البلقان - على سبيل المثال - ترتبط بالحرب بالوكالة بين الدول الكبرى. وأخيراً فإنّه إذا كانت المقاربة الليبراليّة تعتمد على مبدأ التجارة الحرّة بين البلدان؛ فإنّ هذا المبدأ نفسه قد أدى إلى الانقسام الحاصل في العالم؛ بناءً على أنّ الإمكانيات والقدرات غير متساوية بين الدول.

13 - نقلًا عن: John Baylis et autres, *La globalisation de la politique mondiale: une introduction aux relations internationales*, op-cit., p. 118.

### ثالثاً: المقاربة النقدية

تقوم النظرية النقدية في العلاقات الدولية على جملة من الأفكار الأساسية، منها:

(أ) ضرورة «تقييم العمليات الإدراكية نقدياً؛ لأنها ذاتها متجذرة في سياق معين، ولذلك تخضع للمصالح السياسية»<sup>14</sup>. ولا تشدُّ نظريات العلاقات الدولية أو المقاربات النظرية في العلاقات الدولية عن هذا المبدأ وهو ما يعني - في سياق هذا البحث - أن المقاربة الواقعية أو الليبرالية متجذرة في سياق تاريخي معين، وتخضع للمصالح السياسية. ومن هنا فإن من مصلحة المقاربة النقدية أن تكشف عن ذلك السياق، وعن تلك المصالح.

(ب) ترفض المقاربة النقدية الفصل بين المستوى الوصفي والمعياري في التحليل، أو بين ما هو قائم وبين ما يجب أن يكون مثلما تدعي المقاربات الأخرى، وبخاصة المقاربة الواقعية التي تُغلب المستوى الوصفي الواقعي، والمقاربة الليبرالية التي تُعلي من القيم على حساب السياقات التاريخية. من هنا تشدّد المقاربة النقدية على العلاقة بين المعرفة والمصلحة، كما بيّن ذلك الفيلسوف الألماني يورغن هابرماس. وتلجّ على ضرورة الوعي النقدي الذي يحاول إدراك ومعرفة حدود الأشياء. وهو ما يعني - في الحالة التي تعيننا - ضرورة الأخذ بعين الاهتمام معطيات الواقع، وواقع العلاقات الدولية، والإمكانات التي يحملها<sup>15</sup>.

(ج) إذا كانت المقاربة الواقعية أو الليبرالية معنيّة بإقرار ما هو قائم أو ما يجب أن يكون، فإن المقاربة النقدية تعمل من أجل التغيير والتحرير. وكما يقول أحد منظري هذه المقاربة، فإن الأمر يتعلّق بـ: «تأمين الحرية من القيود غير المعلنة وعلاقات السيطرة، وظروف الاتصال، والفهم المشوّه، التي

14 - سكوت بورتشيل وآخرون، نظريات العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص 249.

15 - مارتن غريفش وتيري أوكلاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص 439. وحول هذه المسألة - أقصد مسألة العلاقة بين المعرفة والمصلحة - انظر: يورغن هابرماس، المعرفة والمصلحة، ترجمة حسن صقر، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة - مصر، 2002.

تحرم البشر من القدرة على صنع مستقبلهم من خلال الإرادة والوعي الكاملين»<sup>16</sup>. ويتضمّن هذا التحرر تقرير المصير وتحقيق الاستقلال الذاتي، وألّا يكتسب ذلك على حساب الآخرين، مع عدّ التحرُّر عمليةً مفتوحة وليست عملية مغلقة أو نهائيةً.

(د) تركّز المقاربة النقديّة على تشخيص العقبات والعراقيل والقيود، التي تُحوّل دون تحقيق التحرر، سواء على المستوى الداخلي للمجتمعات المحلية أو على مستوى العالمي، ومن ثمّة العمل على تذليلها وإزالتها. وتحقيقاً لذلك عملت المقاربة النقديّة على نقد مفهوم الدولة بوصفه شكلاً حصرياً للتنظيم السياسي، والكشف عن الجذور الاجتماعية لتشكّل الدولة الحديثة، والوقوف عند الإمكانيات العمليّة لإعادة بناء العلاقات الدولية.

**ترفض المقاربة النقديّة الفصل بين المستوى الوصفي والمعياري في التحليل، أو بين ما هو قائم وبين ما يجب أن يكون مثلما تدعي المقاربات الأخرى، وبخاصة المقاربة الواقعيّة التي تُعَلِّب المستوى الوصفي الواقعي.**

(هـ) لا يمكن فهم المقاربة النقديّة ما لم ندرك أن الغرض منها ليس الإجابة عن السؤال: لماذا هنالك قوة عالمية مهيمنة، أو لماذا يبدو النظام العالمي على هذه الحالة، وإنما الإجابة عن السؤال: كيف حدثت الأمور، أو كيف جرت الأشياء حتى وصلت إلى ما وصلت إليه؟ وبهذه الطريقة فإنها تُعدّ نظرية في المعرفة أو

الإبستمولوجيا أكثر من كونها نظرية سياسية أو اقتصادية، حيث إن غرضها هو دراسة بنية العالم، أو كيف تشكّل عالم العلاقات الدولية<sup>17</sup>؟ ولعل أهم ما قدمته في هذا الشأن هو تحليلها لأشكال الهيمنة التي تسمّي النظام الدولي.

(و) إذا كان تحليل الهيمنة يطرح مشكلات تتجاوز حدود هذا البحث؛ فإن ما يجب التركيز عليه هو أن إحدى إمكانيات الحدّ منها - بحسب تحليل هابرماس الذي يعدُّ أهم فلاسفة النظرية النقدية في الوقت الحاضر - المشاركة في

16 - سكوت بورتشيل وآخرون، نظريات العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص 253.

17 - Jean-Jacques Roche, *Théories des relations internationales*, Paris, Montchrestien, 2002, p. 189.

العملية السياسيّة من خلال النقاش العام، وألا تكون هذه المناقشة والمشاركة مقتصرّة على المشاركة داخل حدود سيادة دولة معينة، وإنما يجب أن تتعدى ذلك. وهو ما ذهب إليه أحد المنظرين السياسيّين الذين استلهموا نظرية هابرماس في المجال العام وأخلاق المحادثة، وذلك عندما دعا إلى: «ضرورة توسيع الحدود الأخلاقيّة للجماعة السياسيّة»<sup>18</sup>. وتعبير واضح فإن هذا يعني أن حدود الدول السيّدة فقدت أهميّتها الأخلاقيّة. ولقد عزّز هذا الطرح ما حملته العولمة من تحوُّلات في العلاقات الدولية، وعلى النظام الدولي برمّته، وأدى إلى طرح السؤال الذي بدأت به هذا البحث ألا وهو: أتسعفنا المقاربات المقدّمة على معرفة: (الأول بين متساوين في السّياسة والاقتصاد)؟ أم إن الأول في عصر العولمة أصبح له معنى مغايرٌ لما أَلْفُهُ تاريخ العالم السياسي والاقتصادي والعسكري؟

#### رابعاً: الريادة في زمن العولمة

لم يعد ممكناً تجاهل التحوُّلات التي أحدثتها العولمة في العلاقات الدولية والنظام العالمي على وجه العموم<sup>19</sup>. من هنا تبدو مختلف المقاربات

18 - John Baylis et autres, *La globalisation de la politique mondiale: une introduction aux relations internationales*, op-cit., p. 151.

19 - ثمة كما نعلم ما لا يقع تحت الحصر من دراسات وأبحاث تناول العولمة، وتقيّمها إيجاباً وسلباً، بل هنالك من يتحدث عما بعد العولمة (*post-mondialisation*)، إلا أن المؤكّد هو أن العولمة قد أصبحت واقعاً قائماً ويميّز العلاقات الدولية، ويسم عصرنا، وذلك منذ نهاية الحرب الباردة على أقل تقدير. وأن ثمة تحوُّلات اقتصادية تمثّلت في الأسواق العالمية، وفي الثورة التكنولوجية، وآثارها الثقافية التي تظهر في أشكال التواصل المختلفة، والتي تعرفها قارات العالم، بحيث إن الوصف القائل: (أصبح العالم في زمن العولمة قرية صغيرة) يكاد يكون وصفاً دقيقاً، رغم بعض المظاهر التي صاحبت النزعة الليبراليّة الجديدة والشعبيّة السياسيّة، التي تريد ليس فقط إعادة فرض الحدود والحماية، وإنما عملت على تعزيزها وتكثيفها. ولكن مع ذلك فإن هنالك واقعاً جديداً فرضته العولمة، والدليل على ذلك جائحة فيروس كورونا التي نعيشها منذ سنة تقريباً والتي فرضت تعاوناً بين الدول، رغم محاولات إحياء حرب باردة جديدة على الأقل بين الصين والولايات المتحدة الأمريكيّة كما يزعم ذلك خطاب معيّن، إلا أن مسار الأحداث لا يبدو أنه يسير في هذا الاتجاه بشكل واضح وكاف؛ لأن ثمة على الأقل غياباً لعنصرين أساسيين، ألا وهما الاختلاف في النظامين الاقتصادي =

غير كافية في تعيين الأول، يؤكد ذلك مختلف أشكال النقد الموجّه لهذه المقاربات، رغم التفاوت القائم فيما بينها، بحيث يمكن القول: إن المقاربة الواقعية لا تزال هي المقاربة المطبّقة من قبل مختلف الدول، سواء أكانت قويّة أم ضعيفة، رائدة أم تابعة، رغم ما فرضته العولمة من حدود عليها، والتي تتجلى في موضوع السيادة. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن المقاربة الليبرالية قد أصبحت تتزعم عملياً العالم الغربي، وبشكل خاص الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي منذ نهاية الحرب الباردة، ولذا يوجّه لها النقد من جميع المستويات النظرية والعملية، وهو ما تقوم به المقاربة

لم يعد ممكناً تجاهل التحولات التي أحدثتها العولمة في العلاقات الدولية والنظام العالمي على وجه العموم. من هنا تبدو مختلف المقاربات غير كافية في تعيين الأول، يؤكد ذلك مختلف أشكال النقد الموجّه لهذه المقاربات.

النقدية، وغيرها من المقاربات مثل الماركسية، والماركسية الجديدة، وما بعد الاستعمار، وغيرها من المقاربات، وذلك بحكم أنها لا تزال تتزعم العالم، وتمتلك في الوقت نفسه القوة السياسيّة والاقتصاديّة والعسكريّة والإيديولوجيّة المتمثّلة في مبادئ الليبراليّة وحقوق الإنسان، رغم المنافسة الشديدة بينها وبين القوى الاقتصادية والعسكرية للصين والاتحاد الروسي، وما يسمى بالدول الصاعدة.

وبالنظر إلى ما يطرحه هذا الوضع من تعقيدات وتشابكات ومعطيات وتحليلات، فإنني

سأكتفي بالإشارة إلى أهم أشكال النقد الموجهة إلى المقاربة الليبرالية ممثّلة بالولايات المتحدة الأمريكية، وعلاقتها بالصين، وما تطرحه هذه العلاقة من إعادة طرح لفكرة الحرب الباردة الجديدة على وقع الأحداث

= والإيديولوجي، مثلما كانت عليه الحرب الباردة بعد الحرب العالميّة الثانية. ولذا فإن المطلوب في تقديري هو مساءلة الأسس الاقتصاديّة والتقنيّة والبيئية والسياسيّة التي تقوم عليها العولمة، وذلك من منظور نقدي قادر على الكشف عن حدودها، وفتح إمكانات جديدة أمام البشرية. ولمزيد من الاطلاع انظر القاموس الآتي:

François Bernard (Soud dir.), *Dictionnaire critique de la mondialisation*, Paris, Le Pré aux Clercs, 2002.



السياسية، وبخاصة بعد تنامي التيار اليميني الشعبي في الولايات المتحدة الأمريكية والبلدان الأوروبية<sup>20</sup>.

لا يخفى على الدارسين أن ثمة خطاباً يتحدّث عن: (عالم ما بعد أمريكا)، ويتساءل: (هل انتهى القرن الأمريكي)؟ ويؤكد على (الانحدار الأمريكي)<sup>21</sup>، ويقدم تحليلات مبنية على معطيات اقتصادية وصناعية وعسكرية ترجّح فكرة التغيّر في قيادة العالم. وبالنظر إلى العدد الكبير من هذه الدراسات، فإنني سأكتفي بالإشارة إلى الأفكار والنتائج الآتية:

(أ) تقود الولايات المتحدة الأمريكية العالم مستندة إلى عولمة رأسمالية غير مسبوقة، ولا تختلف البلدان المنافسة لها - وبخاصة الصين - عن هذا التوجه، وهو ما يعني أن الأساس الاقتصادي لهذه القيادة واحد، وأن نموذج التنمية في خطوطه العامة متماثل، حتى وإن اختلفت الدولة التي تقوده. ويميل القائلون بهذا الطرح إلى القول بضرورة تمييز العولمة الرأسمالية - التي تستخدم الاقتصاد والتكنولوجيا كأدوات للاستغلال - عن أشكال أخرى من العولمة العادلة والممكنة.

(ب) تتزعم الولايات المتحدة الأمريكية العالم معززة بنظام من القيم السياسية والأخلاقية التي تمثّلها الليبرالية. ولكن هذه الليبرالية لا تعرف

20 - انظر حول هذا الموضوع - على سبيل المثال لا الحصر - الدراسة الآتية: ليو شيه تشنج ولي شي دونغ، الصين والولايات المتحدة الأمريكية: خصمان أم شريكان؟ ترجمة عبد العزيز حمدي عبد العزيز، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة - مصر، 2003. تخلص هذه الدراسة إلى ضرورة الحذر والحيطلة في كل ما يتعلّق بالعلاقة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، مرجّحة كفة التعاون على الحرب الباردة، على الأقل بالشكل الذي عرفه العالم. يقول هذان الباحثان: «مع انعطاف هذا القرن تواجه الدولتان التغيّرات المتعدّدة والمتتالية التي تشهدها البيئة الدولية منذ نهاية الحرب الباردة، ويقع على عاتقهما مسؤوليّة كبرى في هذا العصر تجاه السلام والتنمية في العالم. ولا تواجه العلاقات الصينية - الأمريكية الاختيار التاريخي للدولتين من التعاون والمجابهة في السنوات المقبلة فحسب، بل ترتبط تلك العلاقات بتحقيق السلام والاستقرار والتنمية في منطقة آسيا - الباسيفيك». ص 308.

21 - انظر على سبيل المثال الكتاب الآتي: فريد زكريا، عالم ما بعد أمريكا، ترجمة بسام شيجا، الدار العربية للعلوم - ناشرون، بيروت - لبنان، 2009.



تناقضات في تطبيقاتها، أو حدوداً في انتشارها فقط، وإنما هنالك إقرار بإخفاؤها، وهو ما يستدعي تجديدها، أو الانتقال إلى ما يسميه مؤلف كتاب: لماذا فشلت الليبرالية، عصر ما بعد الليبرالية. يقول: «اليوم - كما في القرون الماضية - يوجد انفصال شاسع بين مثلنا العليا المعلنة وممارستنا، ولكن على عكس العصور السابقة، فإن الطبيعة الإيديولوجية لليبرالية تجعل انفصالنا الحالي يصعب إدراكه، لأنّ الفشل في تحقيق تلك المثل العليا أصبح علّة مزمنة في الليبرالية نفسها»<sup>22</sup>. ولكنه مع ذلك يرى أن كلّ ما نحتاج إليه هو ممارسات أفضل وليس نظريات أفضل، مستعيناً في ذلك بما ذهب إليه

**تقود الولايات المتحدة الأمريكية العالم مستندة إلى عولمة رأسمالية غير مسبوقة، ولا تختلف البلدان المنافسة لها - وبخاصة الصين - عن هذا التوجه، وهو ما يعني أن الأساس الاقتصادي لهذه القيادة واحد.**

الفيلسوف والسياسي الفرنسي ألكسي دو توكفيل الذي يقول: «يجب أن يتحوّل المواطنون الملتزمون بالمشاركة في الشؤون العامّة عن المصالح الخاصّة، ويلقوا نظرة بين الفينة والأخرى على شيء غيرهم. بمجرد التعامل مع الشؤون العامّة بنحو مشترك فإن كل شخص يلحظ أنه ليس مستقلاً عن رفاقه كما كان يظن، وأنه - حتى يحصل على مساعدتهم - يتعيّن عليه في كثير من الأحيان تقديم مساعدة لهم»<sup>23</sup>.

(ج) تواجه الولايات المتحدة الأمريكية من

حيث هي قوة عالمية أولى منافسة عسكرية مع روسيا الاتحادية، ومنافسة اقتصادية مع الصين. وإذا كان بعض الدارسين يذهبون إلى القول بأنّ ثمة حرباً باردة قائمة بينها وبين الصين تحديداً، وأنه سيكون للصين الغلبة والتفوّق؛ فإن معطيات اقتصادية وتكنولوجية وعلمية - ناهيك عن المعطيات العسكرية - تؤكّد في تقديري ما ذهب إليه باحثون آخرون من أن: «المشكلة الحقيقيّة في الولايات المتحدة الأمريكيّة ليست أن الصين ستتفوّق عليها، أو

22 - باتريك دينين، لماذا فشلت الليبرالية، ترجمة يعقوب عبد الرحمن، سلسلة عالم المعرفة،

رقم 483، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2020، ص 188 - 189.

23 - المرجع السابق، ص 196.



أي منافس آخر، لكن في أنها ستواجه بصعود موارد القوّة لدول عديدة أخرى، ولاعبين حكوميين وغير حكوميين، فهذا الانتشار للقوة سيجعل الولايات المتحدة الأمريكية - نسبياً - أقلّ قدرة على التحكّم في الآخرين، فالكونيّة قد تبرهن على تحدّ أكبر من تحدّي الصين»<sup>24</sup>.

(د) يؤدي هذا التحليل في تقديري إلى النظر في ثلاثة أبعاد على صعيد (الأول بين متساوين في السياسة والاقتصاد)؛ يتمثل البعد الأول في أن ننظر إلى تلك المقاربات النظرية الثلاث: الواقعيّة والليبراليّة والنقديّة على أنها مقاربات صالحة لتشخيص حالة العالم، رغم ما فيها من تفاوت وحدود وتنافس وأن أية محاولة لفهم القوى المشكّلة والموجّهة للنظام العالمي تتطلب استحضارها وتوظيفها. ويظهر البعد الثاني في أن المعطيات الاقتصادية والسياسيّة والعسكريّة والتكنولوجيّة تظهر من جهة تفوّقاً نسبياً للولايات المتحدة الأمريكيّة، ومن جهة أخرى تشكّل عالماً متعدّد الأقطاب، يجعل من تفرد الولايات المتحدة الأمريكية أمراً في غاية الصعوبة. ولكن على الرغم مما تشكّله هذه الحالة المعقّدة من مخاطر وانزلاقات؛ فإنها - مع ذلك - تفتح بُعداً ثالثاً يتمثّل في إمكانية التفكير في عولمة بديلة، وكونيّة جديدة، وهو ما تعمل على تشخيصه المقاربة النقدية، وتعمل جميع القوى التي ليس لها مصلحة في العولمة الرأسمالية القائمة على تغييره<sup>25</sup>.

24 - جوزيف ناي، هل انتهى القرن الأمريكي، ترجمة محمد إبراهيم العبد الله، مكتبة العبيكان، الرياض، 2015، ص 108.

25 - انظر على سبيل المثال لا الحصر الدراسة الآتية:

William F. Fischer et Thomas Ponnaich, *Un autre monde est possible: Pour une autre mondialisation*, le Forum social mondial, Paris, L'Aventurine, 2003.